المجتمع المدني في منظومة الفكر الغربي والعربي الإسلامي وإشكالية المصطلح

لعروسي رابح: أستاذ محاضر " أ "
كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3

الملخص:

المجتمع المدني مفهوم غربي جاء نتيجة نضال المجتمعات الغربية ضد السلطة التي كانت تجمع بين المدني والكنيسي للفصل بينهما وهو يجد أساسه الإيديولوجي في تفاعل ثلاث أنظمة من القيم والمعتقدات وهي الليبرالية والرأسمالية والعلمانية.

وعليه فهو مفهوم دخيل على تراث الفكر العربي الإسلامي و لم يبرز في الخطاب العربي إلا في العقود الأخيرة واتسم عند ظهوره بسمات خاصة جعلته يختلف عن ميزات المفهوم في بيئته الأولى.

Abstract:

The Western concept of civil society is the result of the struggle of Western societies against the authority that combines civil and ecclesial to separate, it is the ideological basis of the three systems of values and beliefs that the interaction of liberalism and capitalism and secularism.

Therefore, it is an exotic concept of the heritage of the Arab-Islamic thought and did not emerge in the Arab discourse, but in recent decades has been marked by his appearance at a private properties made different characteristics the concept in the first environment.

مقدمة:

إن تراجع دور الدولة كراع ومسؤول في كافة الميادين يفرض دورا متناميا لمؤسسات المجتمع المدني، والتحولات السريعة تفرض أدوارا جديدة للأطراف الاجتماعية على قاعدة التكامل والتوازن والشراكة كما أن خفض الدعم وتحرير الأسعار وإطلاق المنافسة، يملي دورا مباشرا للهيئات والمؤسسات المدنية التي تمثل مصالح واحتجاجات مختلفة مثل جمعيات الدفاع عن المستهلكين أو جمعيات مكافحة التلوث، كما التنافسية والعولمة تفرض تعبئة من نوع جديد لطاقات المجتمع والأفراد تتكامل فيها المصالح الخاصة والعامة من خلال تعزيز دور المجتمع المدني عن طريق خطط وبرامج وإجراءات تعالج المشاكل والثغرات وتزيل المعيقات التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني.

ويمثل المجتمع المدني إحدى البني الديمقراطية الأساسية التي تمكن المواطنين من التأثير في السياسات أو بلورة مطالب معينة، وقد أختلف مفهومه عند المفكرين الغربيين والمفكرين العرب والمسلمين.

وتقدم هذه الدراسة عرضا للمراحل التاريخية والأطر الفكرية التي ساهمت في بلورة مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي والفكر العربي الإسلامي، وكذا المدلول الشامل للمصطلح.

وعلى هذا النحو نطرح **السؤال التالي**:

- كيف كان التنظير للمجتمع المدني في منظومة الفكر الغربي، وهل هناك مجتمع مدني أو شيء قريب منه في الممارسة العربية الإسلامية ؟

وسنختبر بعض **الفرضيات** التي نراها إجابات للسؤال المطروح وتحتاج التأكيد:

- إن عبارة المجتمع المدني احتلت صدارة النقاش السياسي خلال القرن العشرين وأثارت جدلا كبيرا ومرد هو جود عدة مفكرين غربيين نظروا لهذا المفهوم.
- قد يوجد مجتمع مدني في الممارسة العربية الإسلامية لكنه لم يكن علي النموذج الغربي.

المجتمع المدني:

المجتمع المدني رابطة اختيارية يدخلها الأفراد طواعية، يشمل العديد من المكونات من بينها المؤسسات الإنتاجية والطبقات الاجتماعية والمؤسسات الدينية والتعليمية التربوية الاتحاديات المهنية والنقابات العمالية والأحزاب السياسية والنوادي الثقافية والاجتماعية وعقائد سياسية مختلفة[1].

أو هو مجمل البني والتنظيمات والمؤسسات التي تمثل مرتكز الحياة الرمزية والاجتماعية والسياسة والاقتصادية التي لا تخضع مباشرة لهيمنة السلطة، انه هامش يضيق ويتسع بحسب السياق، ينتج فيه الفرد ذاته تضامنا ته ومقدساته وإبداعاته، فثمة دائما هوامش من الحصانة الفردية والجماعية ومسافات تفصل بين المستوي الاجتماعي والمستوي السياسي، إن هده الهوامش هي التي يمكن تسميتها مجتمعا مدنيا[2].

1- المجتمع المدني في الفكر الغربي:

إن التأريخ لمفهوم المجتمع المدني عند الغرب مر عبر مراحل ومحطات تاريخية وفكرية إن الحديث عن المجتمع (SOCIETY) والدولة (STATE) كمرادفين شيء مربك طالما إن التفرقة بين الدولة والمجتمع كانت ذات أهمية رئيسية بالنسبة للفكر الليبرالي التقليدي.

لكنه من المسلم به انه لم يكن هناك في تقاليد الفكر الإغريقي فكرة المجتمع ومن المقبول أن أرسطو قد تحدث عن الدولة- المدينة-علي أنها متولدة عن العائلة، غير انه لم يكن ليعترف بمجلات منفصلة لكل منهما.

إن الدولة -المدينة- كانت تجمعا دينيا جماعيا نسبيا وعسكريا يضرب بأعماقه في الميل البشري نحو الاجتماع.

كانت كلمة مجتمع تعني الشراكة أو غلي وجه أكثر تحديدا العقد المبني علي الرضا فيما بين الأفراد الأحرار أو المواطنين والدين كان في مقدورهم تقديم الشكوى أو التعرض لها، أنها كانت علاقة إرادة حرة قائمة علي العقد أو الاتفاق المتبادل علي عمل مشترك ذي نفع متبادل.

وكان المجتمع عبارة جماعات حيث أن اتحادها ووضعها يمنح لها بواسطة القانون الصادر من سلطة اعلي، ولم يكن لها قدرة علي حل نفسها بإرادتها[3].

ومن ناحية أخري فان مصطلح (SOCIETAS) كان يستعمل خلال العصور الوسطي لوصف التنظيمات السياسية فقد كان من الملائم في تلك الفترة وصف كل تجمع سياسي علي انه سلسلة من الاتفاقات والعقود وكان هدا بصفة خاصة مع النظام الإقطاعي. كما استعمل المفكرون المسيحيون كلمة (SOCIETAS) لوصف العلاقات التي تمتد إليها وراء نطاق المدينة (CIVITAS) في شكل مجتمع عالمي.

على الرغم من هدا فان تطبيق هدا المفهوم علي التنظيم السياسي قد تم تنبيه علي يد الفيلسوف السياسي "مايكل اوكشوت" ليصف به نوعا معينا من الدولة الأوربية الحديثة كمجتمع مدني.

وتعود المرحلة الأولي لظهور المجتمع المدني إلي عصر التنوير، حيث ناقش كبار المفكرين أمثال "هو بز"، "روسو"، "هيغل"، "آدم سميث" مفاهيم جديدة مثل الدولة والوطن والمجتمع واهتموا علي وجه الخصوص بفكرة أو مصطلح الديموقراطية التي كانت سائدة في العهد اليوناني داخل الدولة المدينة.

فالتحول الذي حدث داخل المجتمع الأوربي في القرن 16 م أدي إلي انقسام المجتمع الغربي بسبب حركة الإصلاح الديني في أوربا، وكذلك الحركة التجارية بسبب ظهور الطبقة البرجوازية والتي تحالفت مع الملوك ضد البابا، واهتمت هده الطبقة بفكرة الحرية (التيار الليبرالي)، فالليبرالية أعطت للفرد والعقل والفردية المطلقة.

وبعد ظهور الثورة الصناعية تحول عمال الفلاحة إلي المدن، وبدا الصراع من طرف الطبقة الوسطي وكان انتزاع الحقوق المدنية هو هدفهم النبيل.

حيث أن الثوار الفرنسيون أول من تحدث عن "جمعية وطنية " وهي جمعية أعلنت سنة 1789م وشعارها «السيادة.....تؤول إلي الأمة بكاملها"، وكانت الملكية المطلقة قد مهدت الطريق لهدا، بما أنها قد شيدت حدودا مستقرة، حكما بيروقراطيا ومركزيا ولغة موحدة وبالتالي قلصت عدم التجانس والإقطاع، فانهيار الإقطاعية والمحلية كان ضروريا لتوليد أفكار قومية فالحكم المطلق كان ينظر إليه علي انه المهد الذي ترعرعت فيه القومية. ويمكن القول أن ظهور الدولة القومية(ETAT NATION) كان بمثابة الميلاد الحقيقي للمجتمع المدني لأنها تجمع شمل أية امة من الأمم وهدا ما عرفته أوربا خلال القرن الثامن عشر.

والقومية تؤدي وظائف في ثلاث مجالات: فهي تفسر الأصل المشترك لجماعة معينة في بعض الأحيان بعلاقتها بموقع معين، وهي تزود الإحساس بالهوية إلي الجماعة وتضفي طابع الشرعية علي السلطات الحاكمة.

وفي أواخر القرن التاسع العشر والقرن العشرين وضعت لأغراض عملية نظريات بجيولوجية اجتماعية غير منطقية فهي تشرح الأساس الطبيعي للدولة وحدودها فهي من الممكن أن تتغلب علي الانقسام الطبقي وتساعد علي تعبئة الناس خصوصا في أوقات الأزمات[4].

وبالنسبة للعلماء الاجتماعين والمؤرخين، فالقومية تؤدي وظيفة توحيد الجماعة داخليا من خلال تشجيع إحساس التجانس، ومع فقدان المعتقدات الأكثر تقليدية من تقدم العلمانية والتعليم.

ومن الناحية العلمية نجد انه من الصعب إنكار القومية في التوحد التطور التدريجي للدول، وأنها كانت أداة حيوية للاستغلال في يد الحكومات، فقد ساعدت علي تعبئة

الشعوب الأوربية وزودتهم بمبرر قوي من خلال المطالب الجغرافية، كما أنها مبررات للتغلب علي الانقسامات الداخلية في الدولة وهي عملية استمرت مند القرن السادس عشر فالقومية حققت هدا المطلب العام في توحيد الإدارة النظام الضريبي والمركزية السياسية.

كما إن تأثيرات الثورة الصناعية خلال القرن التاسع عشر علي المجتمع الدولي بصفة عامة والمجتمع الغربي بصفة خاصة، جعل التنظيمات غير الرسمية مثل وسائل الإعلام والنقابات والأحزاب خاصة تطالب تدخل الدولة لحماية العامل من الحجم الساعي الكبير والجر القليل وظروف العمل المتردية، كما أن الثورة الصناعية كانت احد أسباب الحملات الاستعمارية علي دول أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا ومنه فالدفاع عن الوطن وتقرير المصير ساهم في ظهور أشكال عديدة من الأحزاب والجمعيات تطالب بالاستقلال[5].

لقد اقترن المجتمع المدني بالفكر الغربي حيث ظهرت دراسات كثيرة اختلفت في إعطاء مفهوم موحد للمجتمع المدني وساهمت في بلورة وتشكيل معالمه ومحدداته الرئيسية وقد وجدت إسهامات في الفكر الكلاسيكي والفكر الحديث أهمها:

1-الفكر الكلاسيكي:

إن الفلسفة السياسية الغربية ناقشت فكرة المجتمع المدني من فكرة وجود علاقة بين السلطة والسياسة، ودالك من خلال فكرة الحق الطبيعي ثم فكرة العقد الاجتماعي[6]، ومن الاختلاف بين وجهات نظر فلاسفة العقد الاجتماعي والجدل في تحديد الملامح الأساسية لتحديد الحالة الطبيعية، اكتسب مفهوم المجتمع المدني عمقا تاريخيا ومن بين هؤلاء الفلاسفة:

توماس هو بز: استخلص من كتابه "الدولة" الصادر عام 1642م وكتابه "الليفيتان" الذي صدر سنة 1651م أن كل سلطة مدنية هي من أصل مجتمع دنيوي واعتبر المجتمع المدني حالة سياسية اجتماعية تعبر عن التعاقد القائم داخل المجتمع ويخضع هدا التعاقد إلي اعتبارين:

- إرادة الأفراد القائمة علي قانون العقل.
- احترام التعاقد.

كما نفي **هو بز** الحق الإلهي ويري أن الانتخابات هي ممارسة الحرية مرة واحدة وان سلطة الدولة تنتهي عن جدران البيت حيث هو كيان مستقل.

كما يقول توجد في الطبيعة قوانين "وقانون الطبيعة مبدأ أو قاعدة عامة اكتشفها العقل وهي التي يتم بموجبها يحرم علي البشر أن يفعلوا كل ما من شانه أن يؤدي إلي تدمير حياتهم وينزع عنهم الوسيلة إلي رعايتها وحفظها.[7]

جون لـوك:

جعل الطبيعة هي أساس المجتمع المدني وميز بين المجتمع الطبيـعي والمجتمع المدني، فاعتبر المجتمع الطبيعي هو الخاص بالعائلة والأب المسيطر، كما أن المجتمع المدني هو مجتمع اختيار سياسي الهدف منه الحفاظ علي حياة الفرد وممتلكاته ودفع العدوان عليه.

وأساس العقد عند **لوك** هو تخلي الإنسان عن الجزء لتامين الكل وبالتالي شكل حق الأغلبية المبدأ الرئيسي للمجتمع فهو مصدرا لسلطات، أي خضوع الأغلبية إلي الأقلية، وبهذا المبدأ جعل **لوك** المجتمع مصدر شرعية الدولة وهو قادر علي مراقبتها وعزلها ويفضل **لوك** العزل المنظم عن طريق الانتخابات الدورية بدلا من العصيان والعنف والحرب الأهلية[8].

جون جاك روسو:

يري روسو انه لابد من وجود فكرة للتربية المدنية تلقن الأفراد وإجابتهم وحب الوطن ليصبحوا قادرين علي وضع حاجات الأمة فوق المصلحة الذاتية ومن ثم تعود الفضيلة المدنية هو الهدف الذي يشمل فكرة رئيسية للعقد الاجتماعي، فلابد أن يصبح الناس جزء من مجتمع يقوم علي أهداف وقيم عامة مشتركة وعلي هدا فالعقد يجب أن يؤسس من طرف شعب قائما برؤسائه أو من دونهم إلا إرادة عامة لا تتجزأ ولا يمكن التنازل عنها.

مما تقدم يتضح أن عبارة المجتمع المدني تناولها الفكر الغربي مند عصر النهضة إلي القرن الثامن عشر للدلالة علي المجتمعات التي تجاوزت حالة الطبيعة والتي تأسست علي عقد اجتماعي فلم يكن هناك فصل بين المجتمع والدولة أي أن المجتمع المدني هو كل تجمع بشري خرج من حالتة الطبيعة إلي الحالة المدنية التي تتمثل في وجود هيئة سياسية قائمة علي اتفاق تعاقدي[9].

ب-الفكـر الحديث:

إذا كان محور اهتمام المدرسة الكلاسيكية هو التمييز بين المجتمع المدني والمجتمع الطبيعي فان الفكر الحديث فقد اهتم بالتمييز بين المجتمع والدولة ومن أهم فلاسفة الفكر الحديث نجد[10]:

هيغل:

يري هيغـل أن المتجمع المدنـي هو الوسيط بين العائلة والدولة أو هو الحيـز الأخـلاقي والاجتماعي الواقع بين العائلة والدولة، وتشكله يأتي بعد بناء الدولة وهو ما تمييز المجتمع الحديث عن المجتمعات السابقة واعتبره مجتمع الحاجة والأنـانية لان الأفـراد لا يهتمـون إلا بالمصالح الخاصة والحاجات المادية ولأجل هدا يجب أن تكون هناك مراقبة مستمرة عليه من طرف الدولة.

ويعتبر هيغل أن الملكية الخاصة هي سبب المجتمع المدني ويتناول هدا الأخير من حيث المحور البنيوي التزامني أي دراسة المجتمع المدني من حيث هو المسافة الاجتماعية والاقتصادية بين الفرد والدولة فالنقابة تنوب عن الأسرة عند عجزها عن القيام بدورها في المجتمع فتصبح النقابة الوسيط الحقيقي بين الفرد والدولة. ولهذا فالمجتمع المدني عند **هيغل** تشتمل علي علاقات الإنتاج الاجتماعية والاقتصادية والنقابات الحرفية والمنظمات الدينية والأهلية والنقابات المالية والتربوية للدولة الحديثة.

كارل ماركس:

يعتبر ماركس المجتمع المدني مكونا أساسيا من مكونات البنية الأولي ودالك لأنه يمثل القاعدة المادية للدولة خاصة علي المستوي الاقتصادي والإنتاجي ومن تم فدوره حاسم في تحديد طبيعة البنية الثانية بما فيها من نظم وحضارة ومعتقدات وأنظمة حكم، هذا فضلا علي لنه يمثل احدي أهم مستويات الصراع الطبقي.

كما يري **ماركس** أن المجتمع المدني هو علاقات الإنتاج في المسرح الفعلي للتاريخ الشيء الذي يجعله يظهر علي شكل امة أو قومية وينظم ذاته داخليا علي شكل دولة، هدا المجتمع هو مجموع العلاقات التجارية والصناعية كمرحلة تاريخية محددة.

من هنا نستخلص أن المجتمع المدني عند ماركس هو الفضاء الذي يتحرك فيه الإنسان مدافعا عن مصالحه الشخصية متحولا إلي مسرح تبرز فيه التناقضات الطبقية بوضوح، ويضع مقابل دالك الدولة التي لا تمثل في نظره إلا فضاء بيروقراطي يتحول في إطاره الإنسان إلي عضو ضمن جماعة مسيرة يقف في حقيقة الأمر غريبا عنها.

انطونيو غرا مشي:

لقد ابتعد **غرا مشي** عن ماركس بحيث بسط مفهوم المجتمع المدني وعرفه علي انه مجوع البني الفوقية مثل النقابات والأحزاب والصحافة والمدارس والأدب والكنيسة ويفصل مهامه عن وظائف الدولة فالمجتمع المدني عنه مقابل للمجتمع السياسي حيث يقول *غرا مشي* ينبغي الانتباه انه في مفهوم الدولة العام عناصر ينبغي ردها إلي المجتمع المدني.

الدولـــــة = المجتمع السيـــاسي + المجتمع المـــدني

حيث وظيفة المجتمع السياسي هي السيطرة والإكراه أما وظيفة المجتمع المدني هي السيطرة عن طريق الثقافة والإيديولوجية، والشيء الجديد لمفهوم المجتمع المدني عند ***غرا مشي*** استخلاصه لان مجال المجتمع المدني ليس المنافسة الاقتصادية بل لنه مجال للمنافسة الإيديولوجية باعتبار المشكلات الثقافية لها أهمية خاصة في مراحل الصراع الطبقي حيث لا

يكون معارك مباشرة بين الطبقات ويتحول الصراع إلي حرب مواقع، وتصبح الجهة الثقافية هي الميدان الرئيسي للنزاع.

اليكس دي توكفيل:

درس المجتمع المدني من خلال المجتمع الأمريكي، فالحرية السياسية هي التي تضمن المشاركة الجماعات التي هي الطريقة الوحيدة التي يمكن للأفراد أن يحشدوا بها القوة لإنجاز أهداف معينة يحددونها بأنفسهم ومن هنا تبرز أهمية المدينة كمكانة قانونية باعتبارها مجموعة من الأدوار الاجتماعية والصفات الأخلاقية.

يقول توكفيل لابد للمجتمع من عين فاحصة ومستقلة، هاته العين الفاحصة ليست سوي مجموعة من الجمعيات المدنية الدائمة اليقظة القائمة علي التنظيم الذاتي وهي الضرورة الدائمة لتقوية الثورة الديموقراطية.

إن توكفيل مقتنع من ناحية، أن تقدم الحضارة يفرض حاضرا ومستقبلا تراكما متزايدا لوسائل الإنتاج والتنظيم، كم نجده من ناحية أخري بان التطور الاجتماعي يهدم حاضرا ومستقبلا ما بيد الأفراد وحدهم من وسائل متراكمة وما دام التقدم الحضاري لا يكون إلا رهن الدولة أو رهن الجماعات فان توكفيل ينحاز جذريا إلي أن الجمعيات هي صاحبة المبادرة.

ومن بين القوانين التي تتحكم في المجتمعات البشرية هناك قانونا يبدوا أكثر وضوحا من بين القوانين الأخرى، حتى يحافظ البشر علي تمدينهم أو ليزدادوا تمجنا يتمثل هدا القانون في فن إنشاء الجمعيات الذي يجب أن ينموا بينهم متوازيا مع نمو فرص المساواة بينهم[11].

ومن خلال ما تقدم نصل إلا انه رغم كثرة التنظير للمجتمع المدني في الفكر الغربي فانه يمكن القول أن هناك عناصر مشتركة بين المنظرين الغربيين في إطار الفكر الغربي ومن أهم هاته العناصر:

- توفر إرادة الفعل الطوعي الحر بحيث تكون للأفراد حرية في الانضمام للجمعيات، عكس الجماعات القرابية كالأسرة والعشيرة والقبيلة.

- التنظيم حيث تكون مؤسسات المجتمع المدني تعمل بصورة منهجية و تخضع لشروط ومعايير منطقية وقع الاتفاق عليها.

- قبول الاختلاف والتنوع بين والدات والآخرين والالتزام بإدارة الخلاف بين مؤسسات المجتمع المدني وبينها وبين الدولة.

1- المجتمع المدني في الفكر العربي - الإسلامي :

إن الحديث عن المجتمع المدني عند العرب والمسلمين يتطلب منا الوقوف عند جذور المفهوم و تطوره التاريخي، ويري بعض الباحثين انه لا وجود لمجتمع مدني في الفكر العربي الإسلامي وحجتهم في ذلك[12] :

- انتهاء الأبحاث التطبيقية عن المجتمع المدني في المجتمع العربي إلي انه لا يوجد مجتمع مدني بالمعني القائم في الدول الغربية.

- إن المجتمع المدني الغربي جاء نتيجة نضال المجتمعات الغربية ضد السلطة التي كانت تجمع بين المدني والكنسي للفصل بينهما وهدا المبدأ يتناقض مع المبادئ الإسلامية، باعتبار الإسلام دين كلي وشمولي.

- إن المجتمع المدني يجد أساسه الإيديولوجي في تفاعل ثلاثة أنظمة من القيم والمعتقدات وهي الليبرالية والرأسمالية والعلمانية وهي لا تتفق مع القيم الإسلامية.

- إن الممارسات التي كانت تقوم بها البني والتشكيلات الاجتماعية، فيما يعرف بالمجتمع الأهلي في التاريخ الإسلامي قبل ظهور الدولة القومية العربية لا علاقة لها بالمجتمع المدني بل هي جزء من المجتمعات العشائرية والقبلية، والتي رفضها مفهوم المجتمع المدني وحاول تجاوزها .

- يقوم المجتمع المدني علي قيم نسبية تسمح بالاختلاف والتنوع، فيما تقوم المؤسسات الدينية والأحزاب الإسلامية على قيم مطلقة.

من خلال ما سبق فلابد من البحث عن المجتمع المدني في الفكر العربي علي المستوي النظري والعملي.

- إن المجتمع المدني حسب المفهوم الكلاسيكي قد تبلورت في سياق نظريات التعاقد الاجتماعي في القرن الثامن عشر، تعبيرا عن المجتمعات التي تجاوزت حالت الطبيعة، وتأسست علي عقد اجتماعي وجد بين الأفراد وافرز الدولة في النهاية، فالمجتمع المدني سابق عن الدولة وهو مصدر شرعيتها.

المجتمع المدني له خصائص مشتركة كالطوعية، المؤسسية، الاستقلالية، والجمعية.

- إن المجتمع المدني يرتكز علي قيم أهمها الاحترام والتسامح والتعاون والتكافل وحق الاختلاف والحرية.

فهل هذه المفاهيم والخصائص والقيم موجودة في تطور الفكر العربي- الإسلامي للمجتمع المدني؟

المجتمع المدني الإسلامي سابق عن دولته فعندما بدا الإسلام دعوته في مكة أقبل بعض الأفراد علي قبوله لمواجهة المؤسسة التسلطية التي كانت تحكمهم وتضطهدهم

وخلال ثلاثة عشرة سنة استطاع الإسلام تكوين مجتمعه المدني الأول علي أساس العقيدة وفي إطار مجموعة من القيم الحاكمة للعلاقات الاجتماعية، وتم هدا قبل ظهور دولة المدينة التي قامت علي أساس تعاقد اجتماعي حقيقي وبإرادة تطوعية حرة (بيعة العقبة الثانية) ودستور نظم الحقوق والواجبات بين جماعات حرة متعددة الديانات والأعراق في ظل قيم العدالة والتكافل والتسامح والتشاور والحرية[13].

وفي هذا يتوافق المفهوم الكلاسيكي للمجتمع المدني في أسبقيته علي الدولة مع تقدم المجتمع الإسلامي وأسبقيته علي وجود الدولة و تنظيمها وأسبقية النظام الاجتماعي علي النظام السياسي، فقد كان المجتمع المدني الإسلامي الأول في مكة هو البنية الأساسية التي أفرزت وأنشأت دولته علي أساس تعاقد حر.

المجتمع المدني الإسلامي مركز الثقل في البناء الاجتماعي فالدولة ليست هي البناء الاجتماعي وإنما المجتمع بأفراده وعقائده ومؤسساته، والهدف الحقيقي للإسلام هو إعادة بناء المجتمع الأهلي عبر بناء الفرد المؤمن القوي والجماعة المتماسكة المستخلفة عن الله.

وبرجوعنا للخطاب القرآني التكليفي نجد أن القرآن في معظم آياته يتوجه بالخطاب في الأمور العامة أو الشأن العام للمجتمع المدني.

قال تعالي: "**يا أيها الدين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض بينكم ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيما**" [14].

وقال أيضا: "**يا أيها الدين آمنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط ولا يجر منكم شنآن قوم ألا تعدلوا اعدلوا هو اقرب للتقوى واتقوا الله إن الله خبير بما تعملون**" [15].

وهناك آيات كثيرة تحمل المجتمع مسؤولية الحكم بالعدل والأمر بالمعروف وأداء الأمانات ومنع الظلم وهدا دليل علي أن المجتمع هو المسؤول الأول عن إقامة الدين شرائعه ورعاية المصالح العامة وهو صاحب السيادة العليا، كما القرآن الكريم المجتمع المدني واجب الرقابة العامة السياسية والاجتماعية لمبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والإسلام أوجب حرية التعبير وفرضها ففي الحديث الشريف "**لتأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر أو ليوشكن الله أن يبعث عليكم عقابا منه، ثم تدعونه فلا يستجاب لكم**".

المجتمع الإسلامي نقيض المجتمع الجاهلي والبدوي فالإسلام دين مدني حرص علي تكوين مدينة وحضارة ولذلك حارب الإسلام نمط الحياة الجاهلية والبدوية، وقد حرم الإسلام علي العرب المسلمين من أهل الحضر العودة إلي البادية للعيش فيها بصفة دائمة مع

الأعراب، وعدها من الكبائر: "**ثلاث من الكبائر من منها التعرب بعد الهجرة** "وفي القرآن الكريم "**الأعراب اشد كفرا ونفاقا**".

وعليه فالمجتمع المدني الإسلامي يقوم علي مجموعة من القيم منها العدالة، المساواة الحرية، التشاور، حق الاختلاف، التسامح التعاون والتكافل، والمجتمع المدني ليس نقيض المجتمع الديني إذا أخدنا بعين الاعتبار أن الإسلام يقوم علي قيم مطلقة لكنها تشكل حيز ضيق من فضاء عريض من المتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية حسب الزمان والمكان مع وجود تميز بين الفضائيين الفضاء المقيد الذي تشغله المطلقات، والفضاء الحر الذي تمارس فيه مؤسسات المجتمع المدني نشاطها النسبي.

فالمجتمع المدني يؤدي الوظيفة الأخلاقية للدين وهو فضاء للحرية يلتقي فيه الناس ويتفاعلون هدا التفاعل يحتاج إلي سلطة للتقنين والسلطة هنا للدولة لأنها لا تكون حاضرة مع كل الناس فهنا تبرز الحاجة لرواد ع ذاتية وهي عادة ما تكون نتاجا للدين والأخلاق فالدين إذن يشكل المصدر الأصلي للضوابط الداخلية التي تصنع الضمير.

وان المؤسسات والأحزاب الدينية لا تحتكر الصواب فهي تفسر الدين وفق رؤى واتجاهات معينة وما هي إلا توجهات بشرية ولا سلطة دينية لها علي المجتمع.

علي المستوي العملي:

حسب **مونتيسكيو** إذا كانت الدولة نتاج المجتمع المدني وان كل مجتمع مدني ينتج دولته المميزة، فان المجتمع الإسلامي الأول أنتج دولته المتوافقة معه، بناء على عقد اجتماعي حر ودستور نظم علاقات اجتماعية وسياسية في إطار من قيم الحرية والتسامح والتعاون والمساواة.

وقد كانت لادارة الرسول (ص) التي قامت علي التشاور والعدالة وحق الاختلاف والتسامح حتى المعارضين والمنافقين، الأثر علي بناء دولة نموذجية يسودها الأمن والاطمئنان مما ساعد علي انتشار الإسلام.

وحينما كان التوافق قائما بين المجتمع المدني ودولته مدة الخلافة الراشدة كان المجتمع الإسلامي في قمة قوته وازدهاره إلي أن حصل الافتراق الحاد بين السلطة والقاعدة الاجتماعية، بانقلاب السلطة علي مجتمعها ليستمر دالك الانقسام قرونا متطاولة بين الكيانين المجتمع المدني وتنظيماته وكيان السلطة السياسية ومؤسساتها، وقليلا ما توافق الكيانان في عهد الحكومات الصالحة، وفيما عدا ذلك فقد كان المجتمع في طريق والدولة في طريق آخر ولكن الدولة لم تستطيع أن تحتوي المجتمع كما في النظم الشمولية ولم تستطيع تهميشه لان المجتمع المدني هو أساس الوجود الإسلامي، بحيث أنه يمثل كيانه كعقيدة وشريعة وتشده روابط اجتماعية تشكل قوته الحقيقية .

لقد حصل الانفصال بين الكيانين واستقل كل كيان بذاتيته واختصاصاته وميادين نشاطه ولكن المجتمع المدني الإسلامي لم يعول علي السلطة الحاكمة في شؤونه إلا ما يتعلق بأمور الدفاع الخارجي (الجيش)، والأمن الداخلي (الشرطة) وما يتعلق بشؤون البريد بل كانت الدولة في حاجة مستمرة للمجتمع لتمويل ميزانيتها ونفقاتها عن طريق الجباية والضرائب [1]أما فيما يخص التربية والتعليم والتثقيف والأمور الصحية والاجتماعية فقد كانت من مسؤوليات المجتمع المدني ومما ساعد علي تعزيز دور هاته التنظيمات، إن التنظيم الاجتماعي الإسلامي يجعل المجتمع المسلم مسئولا عن الواجبات الاجتماعية العامة (فروض الكفاية) وكل ما يطلق عليه اليوم بالمرافق والخدمات كانت من مسؤولية المجتمع.

ولعل هذا ما يفسر بقاء الكيان الاجتماعي للمجتمع الإسلامي سليما متماسكا رغم التدهور والانحطاط السياسي الذي أصاب الدولة الإسلامية مقارنة بما حصل من تدهور ا اجتماعي شامل للمجتمعات الإغريقية والرومانية عندما تدهورت نظمها السياسية.

فخلال العصر الإسلامي عرف المجتمع تعددية دينية وسياسية وكانت هناك جماعات مهنية وفرق ومذاهب سياسية وطرق صوفية وجماعات سياسية، ومن بين هذه الجماعات والمؤسسات نجد (المساجد، الأوقاف، الطرق الصوفية، نقابات الحرف والبضائع، جماعات القضاة وأهل الإفتاء، نـقابات التـجار، جماعات الشطار)[16].

المجتمع المدني عند المفكرين العرب والمسلمين:

ابن خلدون:

جاءت أفكار ابن خلدون متسلسلة ومترابطة حيث يري انه ليس بإمكان الفرد إشباع حاجاته مهما امتلك من أفكار وتصورات حضارية ومن هنا كان الاجتماع الإنساني ضروريا بدا بالرغبة في التعاون مع الآخرين.

وكل ما يجمع طائفة من الناس ويشد أمرهم ويجعلهم متعاضدين متعاونين لجلب خير أو دفع شر أو بلوغ هدف يسمي عصبة والتي هي أداة ربط وجمع، وهناك عصبية قبلية وأخري جهوية، شعبية، وطنية، دينية ،طبقية.

لاحظ **ابن خلدون** أن كل الدول الإسلامية كانت ترتكز علي العصبية القبلية من اجل السيطرة دالك أن المجتمع ليس كمية من الأفراد وإنما اشتراك هدا الأخير في اتجاه واحد للقيام بوظيفة معينة، ولهذا بقول **ابن خلدون** "لا دولة بدمن عمران ولا عمران بدون دولة"[17] ، وحسب تفسيره فان مادة الاجتماع البشري هي العمران البشري وصورته هي الدولة فادا كان العمران البشري يحتوي علي اجتماع بدوي فإننا في غنى عن جمعيات ومنظمات أما

إذا كان مجتمع حضري فان العصبية تنقص وتحقيق الرغبات والحاجات يصعب ، فالمجتمع في حركته لا يجب أن يعتز بالزحف نحو المدينة التي تضعف العصبية والتي هي أساس الإقبال علي المطالبة والحماية.

كما ركز ابن خلدون علي أن قوة الدولة تكمن في الدين والجنس وان الحضارة تفسد صورة العمران البشري وتفكك أجهزة الدولة وتمس معالم الدين.

عبد الرحمان الكواكبي:

لقد قام **الكواكبي** بدراسة مفهوم المجتمع المدني من خلال معالجة موضوع الاستبداد ، إذ لاحظ أن سبب تخلف الأمة العربية الإسلامية راجع إلي الاستبداد الذي تفشي داخل المجتمع الإسلامي وغياب المشاركة والشورى حيث أصبحت المؤسسات السياسية قادرة علي القيام بمهامها الرئيسية.

كما يري **الكواكبي** في الفوضى التي تنتج جراء تعدد الآراء واختلاف التشكيلات السياسية خير من الاستقرار الذي يكون جراء التقييد السياسي لأفراد المجتمع[18] ، فلابد أن يكون الفرد حرا ويبدي آراءه من دون قيد وله الحق في المشاركة السياسية ، **فالكواكبي** عند تكلمه عن المجتمع المدني ركز علي حرية واستقلالية الأفراد في التجمع وإبداء الرأي.

جمال الدين الأفغاني:

عند **الأفغاني** عن المجتمع المدني يظهر الطريقة والكيفية التي يتم بها إشراك الشعب في حكم البلاد من خلال الشورى أو انتخاب نواب عنهم فتملك السلطة شرعية عن وجودها حيث تشكل إرادة الشعب القوة التي تخضع لها السلطة كما اشترط الأفغاني تقيد الحكام بدساتير من اجل تفادي الاستبداد الذي يكون فيه المجتمع غائب عن الحياة السياسية وتفشي مبادئ الشورى والعدالة ، فالأفغاني ابرز دور المجتمع المدني في ترسيخ مبادئ الديموقراطية والعدالة من خلال مشاركته في السلطة السياسية.

محمد عبده:

يري محمد عبده أن المجتمع المدني هو تجمع المواطنين المختلفين مذهبيا وحاول الجمع بين الحداثة والإسلام واجري مقارنة بين الحضارة العربية الإسلامية بمبادئها والحضارة الغربية ورأي إقامة مجتمع يجمع بين العقل الغربي المفكر تفكير سليم والأيمان العربي الإسلامي. ذهب محمد عبده بالقول أن المجتمع يشبه الجسد الواحد ، فالمجتمع المدني عنده هو مجتمع المواطنين المختلفين مذهبيا وعقائديا ويتحدون لغويا ويتساوون قانونيا ودالك بوجود سلطة داخل المجتمع[19].

الطهطـاوي:

تأثر بالفكر الأوربي نتيجة دراسته في فرنسا، تواكبت دراسته مع ظهور الدولة الوطنية هناك حيث حاول الربط بين الأفكار العربية والغربية، ويري الطهطاوي أن الفكر الإسلامي القديم لا يركز علي مصادر الشريعة والقرآن والسنة فقط بل كان هناك قانون وضعي يجب احترامه كذلك بحيث أدرك من خلال المقارنة بين النظام السياسي الإسلامي الذي ينظر إليه بعض الفقهاء وأسموه نظاما شرعيا باعتبار الحاكم يستمد مشروعيته من كونه قائم علي تطبيق الشريعة وبين النظام السياسي الأوربي عامة والفرنسي خاصة اللذان يستمدان مشروعيتهما من إرادة المواطنين ومشاركتهم ومن تعاقدهم علي تقسيم السلطات إلي تشريعية وتنفيذية وقضائية[20].

وأكد الطهطاوي علي ضرورة وجود قيد قانوني للحاكم وسلطته، هدا القانون يحدد العلاقة بين الحاكم والمحكومين ويكون في شكل دستور، فالمجتمع المدني الذي يطمح إليه **الطهطاوي** هو مجتمع المواطنة المطمئنة بفعل سيادة الحرية والمساواة القانونية وهما أساس الاستقرار الداخلي للدولة الحديثة.

خير الدين التونسي:

ظهر في النصف الثاني من القرن 19، حيث كان مساره مكملا لمسار **الطهطاوي** لمطالبته باصطلاحات تجديدية حديثة وهدا نتيجة تأثره بالحضارة الأوربية وقد حث علي الاقتباس من الغرب لان المجتمع العربي كان يعرف تخلفا كبيرا كما طالب بسيدة الحرية لازدهار المجتمع، وقد قسم الحرية إلي قسمين[21]:

-الحرية الشخصية وتشمل أحوال الناس الشخصية والعائلية.

-الحرية السياسية وتعني المشاركة في سياسة الدولة.

فالمجتمع المدني عند خير الدين التونسي هو المجتمع الذي تسوده الحرية ومبادئ الشورى، وان مشروعه الإصلاحي يركز علي الدولة الدستورية.

إن المجتمعات العربية عرفت منذ القديم عدة أنشطة في ميادين مختلفة كرست مفاهيم الديموقراطية لكن تركيبها وتكوينها لم يكن على الشاكلة الأوربية.

الخاتمة :

إن المجتمع المدني مفهوم غربي جاء نتيجة نضال المجتمعات الغربية ضد السلطة التي كانت تجمع بين المدني والكنيسي للفصل بينهما وهو يجد أساسه الإيديولوجي في تفاعل ثلاث أنظمة من القيم والمعتقدات وهي الليبرالية والرأسمالية والعلمانية .

وعليه فهو مفهوم دخيل على تراث الفكر العربي الإسلامي ولم يبرز في الخطاب من العربي إلا في العقود الأخيرة واتسم عند ظهوره بسمات خاصة جعلته يختلف عن ميزات المفهوم في بيئته الأولى.

لكن تجدر الإشارة إلى انه هناك مؤشرات تدل على وجود ما يوازي هذا المفهوم في ذهن الكتاب العرب لكنه لم يرد باسم المجتمع المدني بل بتسميات مختلفة كالمجتمع الأهلي مثلا، وعرفت المدينة العربية الإسلامية منذ العصر الوسيط تنظيمات حرفية ومهينة يمكن أن تعد نوعا من أنواع التنظيم المجتمعي، هذا يعني أن المجتمع المدني كمفهوم كان ماثلا في الذهن أما المجتمع المدني كمصطلح فهو جديد وبدا ينتشر المفهوم في أدبيات الفكر السياسي العربي المعاصر منذ مطلع السبعينات بصفة خاصة متأثرا بعودته في المجتمعات الأوروبية وعرف رواجا بصورة واضحة في البلدان العربية التي تبنى فيها الخطاب الرسمي مشروع تحول ديمقراطيات وتحمست النخبة للمفهوم باعتباره حجز الزاوية في كل تحول ديمقراطي حقيقي.

الهوامش

1- احمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في للوطن العربي، ط 1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص 24.

2- المرجع نفسه، ص32.

3- عزمي بشارة، المجتمع المدني، دراسة نقدية: بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص11.

4- المرجع نفسه، ص12.

5- عزمي بشارة، مرجع سابق، ص 13.

6- أحمد شكر الصبيحي، مرجع سابق، ص18.

7-سعيد بن سعيد العلوي وآخرون، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، ط2 بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص49 .

8- عزمي بشارة، مرجع سابق، ص84

9- سعيد بن سعيد العلوي وآخرون، مرجع سابق ،ص51.

10- احمد شكر الصبيحي ،مرجع سابق ،ص19

11- سعيد بن سعيد العلوي وآخرون ، مرجع سابق ، ص96

12- عبد المجيد الأنصاري، جذور ومظاهر المجتمع المدني في الفكر والمجتمع الإسلامي من موقع : http://www.tanmia.ma/rubrique.php3?id_rubrique=145&lang=ar

13- لؤي الصافي، " الدولة الإسلامية بين الإطلاق المبدئي والتقييد النموذجي"، المستقبل العربي، العدد187، ديسمبر1993، ص92.

14- القرآن الكريم، سورة النساء، الآية 29.

15- القرآن الكريم، سورة المائدة، الآية8.

16- عبد المجيد الأنصاري، مرجع سابق، ص3.

17- احمد شكر الصبيحي، مرجع سابق ، ص 20.

18- سعيد بن سعيد العلوي وآخرون، مرجع سابق، ص.169

19- سعيد بن سعيد العلوي وآخرون، مرجع سابق، ص167.

20- سعيد بن سعيد العلوي وآخرون، مرجع سابق، ص167.

21- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.